الفصل الثاني

المناهج الدراسية وتعليم حقوق الإنسان

مقدمة

يتناول هذا الفصل موضوعا مهما، إذ يمكن القول إن هذا الموضوع يمثل نقطة البدء في نشر حقوق الإنسان والعمل به، وهذا الموضوع هو: كيفية دمج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بوصفها آلية من أهم آليات نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وكيف يمكن تعليم هذه المفاهيم بصورة صحيحة تحقق الهدف منها، إذ أن دمج هذه المفاهيم فقط في المناهج الدراسية قد يجعل المعلم يتمكن من توصيلها للمتعلم، وإن لم يتمكن المتعلم من تطبيقها فستكون مجرد مفاهيم نظرية مثلها في ذلك مثل العديد من المفاهيم الموجودة في المناهج ولا يمكن الإفادة منها.

وتكمن أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كونه يعرف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، إذ أن معرفة الفرد لحقوقه يحتم عليه معرفة واجباته، فالفرد الذي يبحث عن حقوقه فقط يكون أحادي الاتجاه، وهذا غير مطلوب، أما معرفة الفرد لحقوقه، وما يرتبط بهذه الحقوق من واجبات أمر طبيعي يحقق التمتع بحقوق الإنسان.

وفي هذا الفصل يتم عرض أولى آليات نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع والتي تتمثل في دمج مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التعليم، مع الإشارة إلى بعض الآليات الأخرى، والتي سيفرد لها الفصل القادم من هذا الكتاب،وقبل عرض هذه الآليات هناك عدة نقاط مهمة ينبغي الإشارة إليها تتمثل في: تعريف التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان، والفئات المستهدف تثقيفها في مجال حقوق الإنسان، وفيما يلي التفاصيل:

تعريف تعليم حقوق الإنسان:

أصبح مفهوم حقوق الإنسان واحدا من أكثر المفاهيم انتشارا منذ خمسينيات القرن العشرين عندما صدر إعلان الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م، وبدأت وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، تردد هذا المفهوم بصورة متكررة.

وازداد انتشار هذا المفهوم في الآونة الأخيرة لدرجة أنه يمكن أن يردد على كافة الأصعدة بشكل يومي، خاصة مع عقد العديد من المؤتمرات التي تهتم بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها.

وفي العاشر من ديسمبر عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين (١٠/ ١٢/ ١٩٤٨) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لتطوير الوثيقة الفرنسية لحقوق الإنسان، وإكمال ما فيها من نقص، ويشتمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ديباجة وثلاثين مادة.

ونظرا لأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٤ أن تكون الفترة من١ يناير ١٩٩٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ عقدا للأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، ١٩٩٩، ٧).

ووفقا للأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، جاء تعريف التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأنه(الأمم المتحدة، ١٩٩٩، ٧): الجهود المبذولة في مجالات التدريب والنشر والإعلام الرامية إلى إيجاد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان من خلال نقل المعرفة والمهارات، وتشكيل الاتجاهات نحو:

(أ) تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(ب) التنمية الكاملة لشخصية الإنسان والشعور بكرامته.

(ج) النهوض بالتفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الأمم والشعوب الأصلية والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية.

(د) تمكين جميع الأشخاص من المشاركة بصورة فعالة في مجتمع حر.

(هـ) العمل على تشجيع أنشطة الأمم المتحدة من أجل صون السلم.

أما تعليم حقوق الإنسان فيقصد به " تضمين المناهج الدراسية المعارف والمهارات، والقيم المتعلقة بالمتطلبات التي تحفظ للإنسان إنسانيته وحريته وكرامته مما يسهم في تغيير سلوكيات المتعلمين تغيرا مرغوبا فيه".

أهمية تعليم حقوق الإنسان ونشر ثقافته :

إن نشر ثقافة حقوق الإنسان هو في الجوهر مشروع عام لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع والاضطهاد، وغرس الشعور بالمسئولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة، كما أن ثقافة حقوق الإنسان تشمل مجموعة القيم والبنى الذهنية والسلوكية، والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والهيئات الوسيطة، ووسائل الإعلام (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ٩).

وقد شعرت الدولة بأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، والذي كان من بين اختصاصاته وأهدافه العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين بهذا الشأن بالاستعانة بالمؤسسات والجهات المختصة بشئون التعليم والتنشئة والإعلام والتثقيف (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٣، ١٩).

وهناك العديد من أوجه النفع التي يمكن أن تعود علينا من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان، من أهمها:

- إمداد الأفراد بالمعرفة للحقوق، وممارستها في الحياة اليومية.
- تساعد في إعداد الأفراد كي يصبحوا مواطنين صالحين، وعلى قدر كبير من

الوعي، ويعرفوا ما لهم من حقوق فيتمسكوا بها، ويدافعوا عنها ضد أي تعصب.

- إبراز تلازم الحقوق والواجبات لدى الأفراد فيعرفوا أنه لا حق بلا واجب، وتقديم الواجب قبل الحق.
- فهم القضايا المعاصرة (Muktete Tahlettoe , 1998 , 6).
- تنمية وازدهار الشخصية الإنسانية بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية، وتنمية إحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي.
- تعزيز وعي الناس بحقوقهم؛ مما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها، وصيانتها والنهوض بها على كافة المستويات.
- توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب، وتعزيز احترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي، وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب، وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل، ونبذ العنف والإرهاب، وتعزيز اللاعنف ومناهضة التعصب، وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية.
- تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل واحترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، والحق في مقاومة الاحتلال.(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ١٠).
- يسفر الوعي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على الصعيد العالمي إلى تعزيز التفاهم الدولي، وعدم الالتجاء إلى القوة والعنف بقصد الاعتداء والتوسع وقبول حل النزاعات بالطرق السلمية (عمارة بن رمضان، وصالح الطرابلسي، ٢٠٠١، ١٢).

- ترسيخ ثقافة تدافع عن الإنسان، وعن حقوقه في الوجود والتفكير والممارسة، وهو أمر له مشروعيته في عالم مليء بمظاهر انتهاك حقوق الإنسان دوليا وقوميا (عبد المجيد الانتصار، ٢٠٠١، ١٠٤).
- إدراك الأفراد العلاقة بين احترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية في البلاد(نهى حامد عبد الكريم، ٢٠٠٤، ٢٩٢).

ونظرا لأهمية تعليم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها، فقد جاء في توصيات إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان الصادر عن (مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين) العديد من النقاط التي تؤكد أهمية تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ليس في التعليم النظامي فقط، بل في التعليم غير النظامي أيضا، ومن بين هذه التوصيات: (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ١٢:١١).

- أفضل مساهمة في تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة، وباعتبار أن رفع مستوى الأفراد والمجتمعات بحقوق الإنسان والشعوب هو خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان، وحقوق الأوطان، وهذا يتطلب الاهتمام بما يلي:

١. مراجعة مناهج التعليم ومواد الإعلام لتنقيتها من المضامين الثقافية المنافية لقيم حقوق الإنسان، وتخصيب مناهج التعليم بمضامين حقوق الإنسان.

٢. إدراج مادة حقوق الإنسان في التعليم الجامعي، والدراسات العليا، وتشجيع القيام ببحوث الماجستير والدكتوراه في مجال حقوق الإنسان.

٣. تضمين حقوق الإنسان في مناهج محو الأمية، ومختلف برامج التعليم غير النظامي.

٤. إدراج مادة حقوق الإنسان في برامج تكوين المدرسين، وتأهيل المحامين والقضاة والأطباء ورجال الإعلام والدين والجيش والشرطة، والموظفين في الإدارات العامة والمشتغلين بالفنون.

٥. إنشاء مؤسسات وطنية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز دور المنشأ منها في بعض الدول العربية، وتنسيق جهود إنجاز الخطط الوطنية بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية العربية.

٦. تعزيز أواصر التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية، والمعاهد والمراكز الدولية لتعليم حقوق الإنسان.

- حث خبراء التعليم على تطوير مناهج لتعليم حقوق الإنسان تخاطب الوجدان فضلا عن العقول، ولا تحصر مهمتها في نقل المعارف، بل تسعى إلى تطوير السلوكيات والتفكير الناقد، بما يساعد على خلق بيئة ثقافية تكفل حماية الحقوق الفردية والجماعية، وتعزز بناء دولة الحق والقانون، ومن الضروري أن تأخذ هذه المناهج بعين الاعتبار، والارتكاز على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان واستلهام الثقافة الخاصة بكل شعب، وتجربته التاريخية في مقاومة كافة أشكال الظلم السياسي والاجتماعي والثقافي والديني والاحتلال الأجنبي.

الفئات المستهدف تثقيفها في مجال حقوق الإنسان:

لا يقتصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان على فئة عمرية دون غيرها، أو تخصص دون غيره، أو دولة دون غيرها، بل إن من حق كل إنسان أيا كان عمره أو جنسه أو جنسيته أو دينه أن يعرف ما له من حقوق، وما عليه من واجبات.

وهذا ما شجع أحد الباحثين على إجراء دراسة حول تعليم حقوق الإنسان للخريجين الذين يعملون في **مجال الصحة**، وأشار فيها إلى أن تعليم حقوق الإنسان لهؤلاء الخريجين أمر في غاية الأهمية (Vincent Iacopino , 2002)

كما أجرت إلهام عبد الحميد (٢٠٠٤) برنامجا تدريبيا **لأعضاء هيئة التدريس** بالتعليم العالي في جمهورية مصر العربية لتدريبهم على التدريس الفعال لحقوق الإنسان.

كما أن فئة **القانونيين** ليسوا بعيدين عن تعليم حقوق الإنسان، حيث أجريت دراسة لتضمين حقوق الإنسان في مناهج كلية القانون الإسلامي بأندونسيا (Siti Ruhaini Dzuhayatin, 2005).

وقد أشارت الأمم المتحدة في أحد تقاريرها إلى أن الفئة المستهدف تثقيفها في مجال حقوق الإنسان تتمثل في (الأمم المتحدة، ١٩٩٩، ٩):

- عموم الجمهور بجميع المستويات التعليمية، وذلك لضمان إبلاغهم بحقوقهم ومسئولياتهم بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.
- الجماعات الضعيفة، ومن ضمنها النساء والأطفال والمعوقون، وكبار السن، والأقليات، واللاجئون، والفقراء.
- الشرطة، وموظفي السجون، والمحامين والقضاة والمعلمين وواضعي المناهج، والقوات المسلحة وموظفي التنمية، والموظفين المدنيين والدوليين، ووسائط الإعلام، والمسئولين في الحكومة، والبرلمانيين، والجماعات الأخرى التي تكون في وضع جديد يمكنها من ضمان إعمال حقوق الإنسان.
- المدارس والجامعات والبرامج والمؤسسات المهنية والحرفية التي ينبغي والمسئولين تشجيعها ومساعدتها على وضع مناهج حقوق الإنسان والمواد التعليمية والفنية المناسبة للإفادة منها في التعليم الرسمي على مستويات التعلم لصغار الأطفال والتعلم الابتدائي والثانوي، وما بعد الثانوي، وتعليم الكبار.
- مؤسسات المجتمع المدني المعنية بما فيها المنظمات غير الحكومية، ومنظمات العمال وأصحاب العمل واتحادات العمال، ووسائط الإعلام الجماهيري، والمنظمات الدينية، والمنظمات المجتمعية، والأسرة، ومراكز الخبرة والتدريب، وغيرها من المؤسسات التي ينبغي تشجيعها ومساعدتها على وضع وتنفيذ البرامج غير الرسمية، وذلك من أجل إدخال جانب التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن هذه البرامج.

نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع:

إن تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان هو عملية متواصلة وشاملة تعم جميع صور الحياة، ويجب أن تصل إلى جميع أوجه الممارسات الشخصية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمدنية، ومن الضروري لكافة المهن أن ترتبط بمقاييس أداء تلتزم بقيم تستلهم الحقوق الأساسية للإنسان (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ٩).

وقد أشار كل من ديفيد كويد، وماسون (David Mc Quied & Mason , 2000 , 15) إلى أن هناك ثلاث ورش عمل أفريقية قد عقدت في كل من دوربان ١٩٩٤، والقاهرة ١٩٩٥، وأديس أبابا ١٩٩٧، واقترحت مجموعة من الاستراتيجيات لدعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتضمنت هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- حث الحكومة للوفاء بالتزاماتها بإدخال تدريس حقوق الإنسان في جميع المناهج بالمراحل التعليمية المختلفة.
- ضرورة الوصول إلى توزيع واسع النطاق لمواد تعليم حقوق الإنسان من خلال شبكة كبيرة ومبادرات تدريب إقليمي.
- ضمان أن تشتمل أية خطة لتعليم حقوق الإنسان تطوير الاستراتيجيات المتبعة، وضمان جودة البرامج المستخدمة.
- متابعة تنفيذ استراتيجيات تعليم حقوق الإنسان بمعرفة الحكومات وطلب تقارير منظمة بشأنه.
- ضمان التنسيق الجيد بين المؤسسات المهتمة بتعليم حقوق الإنسان ومؤسسات الحكومة المعنية.
- إشراك نشطاء حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي في تنظيم حملات توعية بحقوق الإنسان باستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

ومن ثم توجد العديد من الآليات والأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها نشر ثقافة حقوق الإنسان، وقد تم التوصل إلى أن أهم هذه الآليات تتمثل في:

- دمج مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التعليم.
- دمج مفاهيم حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة.
- عقد الندوات والمؤتمرات حول حقوق الإنسان.
- عقد ورش عمل (Workshops) ودورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان.
- إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.
- إنشاء هيئات مجتمع مدني لحقوق الإنسان.
- عقد مسابقات محلية أو دولية في مجال حقوق الإنسان.
- تعزيز أواصر التعاون بين المؤسسات المختلفة.

ويقتصر الفصل الحالي على عرض الآلية الأولى من هذه الآليات، مع تأجيل عرض تفصيل بقية الآليات للفصل القادم من هذا الكتاب، وذلك لتعرف طبيعة كل منها، والإجراءات المستخدمة في تفعيلها، وأهم الضمانات للتنبؤ بفعاليتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

كيف يتم تعليم حقوق الإنسان؟

يعد تعليم مفاهيم حقوق الإنسان أحد الاتجاهات الحديثة التي فرضت نفسها على الساحة التربوية، وذلك لأهميته في مواكبة تطورات هذا العصر من ناحية، وللتصدي للاتهامات الموجهة للدول العربية والإسلامية من كونها دول لا تهتم بحقوق الإنسان ولا تطبقها .

لذلك فإن تعليم مفاهيم حقوق الإنسان أصبح هدفا أساسيا لا يحتمل التأجيل، بل يمكن القول إنه يجب أن يكون في صدارة الأهداف التربوية لأية مادة دراسية، فهو يحقق للمتعلمين كرامتهم الإنسانية .

ويعتقد بعض الناس – في أحيان كثيرة – أن تعليم حقوق الإنسان يكون نظريا فقط، غير أن تعليم حقوق الإنسان لا يمكن أن يختزل في تقديم بسيط لمضمون حقوق الإنسان ضمن مناهج دراسية مثقلة بالعديد من المعلومات، ولا يمكن للمتعلم أن يطبقها تطبيقا عمليا، فالتعليم يتجاوز مضمون المناهج الدراسية ليشمل النطاق الكامل لعملية وخبرة التعلم التي يمكن الصغار والكبار من تطوير شخصياتهم بصورة كاملة داخل المجتمع، لذلك من المهم تناول تعليم حقوق الإنسان من خلال منهج شامل.

ويعني هذا المنهج الشامل أن تعليم حقوق الإنسان يفترض تعلم حقوق الإنسان وممارستها، كما يعني تطبيق حقوق الإنسان في جميع مستويات النظام التعليمي، وتدريس هذه الحقوق من خلال نقل المضامين والخبرات الحية سواء بسواء، لذلك ينبغي أن يوفر تعليم حقوق الإنسان الفرص للصغار وللشباب كي يمارسوا المهارات اللازمة لاحترام حقوق الإنسان واحترام المواطنة من خلال " حياة المدرسة "، ويشمل هذا المنهج مضمون المناهج الدراسية، كما يشمل العمليات التعليمية، والأساليب التربوية، والبيئة التي يوفر ضمنها التعليم، بما في ذلك الإدارة المدرسية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، بدون تاريخ، ٤: ٥)

وعلى الرغم من أهمية تعليم مفاهيم حقوق الإنسان إلا أن المهتمين بهذا المجال لم يتفقوا على كيفية تعليم هذه المفاهيم، ويمكن تقسيم هذه التوجهات إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى: ترى تدريس مفاهيم حقوق الإنسان بشكل مباشر من خلال محتوى مقرر دراسي مستقل، أما المجموعة الثانية: فترى أن عملية تدريس مفاهيم حقوق الإنسان ينبغي أن تكون ضمنية وغير مباشرة من خلال تقديم مفاهيم ومهارات وقيم مرتبطة بعملية التدريس.

ففي الاتجاه الأول ظهرت عدة محاولات لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان في صورة مقررات مستقلة تحمل عنوانا يدور حول " تعليم حقوق الإنسان"،

ويتضمن هذا المقرر مضوعات متنوعة جميعها تتعلق بحقوق الإنسان مثل مفهوم حقوق الإنسان، وأهم المواثيق الدولية والمحلية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأحيانا حقوق الإنسان في الشرائع السماوية .

وفي المسار الثاني ظهرت محاولات أخرى لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان خلال المناهج الدراسية المختلفة اقتناعا بأن مفاهيم حقوق الإنسان ليست حكرًا على مقرر بعينه، وأن أي منهج يمكن من خلال محتواه وطرائق التدريس المستخدمة فيه أن يسهم في تنمية مفاهيم حقوق الإنسان.

ويسمى الأسلوب الأول (**الأسلوب المباشر**) في تعليم حقوق الإنسان، بينما يسمى الأسلوب الثاني (**أسلوب الدمج والتكامل**).

ومن الممكن أن يكون الدمج بين الأسلوبين مفيدا عند تعليم مفاهيم حقوق الإنسان؛ حيث إنه من الممكن تحديد مفاهيم حقوق الإنسان المراد تنميتها لدى المتعلمين (الأسلوب المباشر)، ثم تعليمها من خلال المقرر االدراسي (أسلوب الدمج).

لكن هناك حقيقتين مهمتين لابد من تقريرهما:

أنه على الرغم من اختلاف مداخل تعليم مفاهيم حقوق الإنسان، إلا أنه هناك اتفاق على ضرورة تعليم هذه المفاهيم، وإن دل هذا على شيء، فإنه يدل على أهمية هذه المفاهيم للفرد في حياته عامة، وحياته المدرسية خاصة.

ضرورة أن يكون تعليم مفاهيم حقوق الإنسان عمليا وليس نظريا، سواء تم ذلك عن طريق إفراد منهج مستقل، أو تضمين مفاهيم حقوق الإسنان في المناهج الدراسية، حتى لا تكون هذه المفاهيم عبئا معرفيا على المتعلمين أكثر من إضافته معارف ومهارات وقيم تحقق لهم كرامتهم بوصفهم بشرًا.

طريقة مقترحة لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان:

ويمكن اقتراح طريقة مختصرة لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان، وذلك كالتالي:

تحدد المفهوم أو المهارة أو القيمة المراد تنميتها من خلال الدرس: وهذه المفاهيم أو المهارات أو القيم من الممكن أن تكون متضمنة في الأهداف التدريسية التي يصوغها المعلم عند تخطيطه للدرس الذي سيشرحه، فمثلا، عندما يصوغ معلم التاريخ هدفا مثل" أن يعدد المتعلم الحقوق التي حصلت عليها المرأة بعد ثورة ١٩٥٢م" فإن هذا الهدف يتضمن مفهوما من مفاهيم حقوق الإنسان يتعلق بحقوق المرأة وعندما يقوم المعلم باتباع الإجراءات المختلفة لتحقيق هذا الهدف فإنه سيتحدث عن عدة مفاهيم أهمها: مفهوم حقوق الإنسان، الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية، والحقوق الثقافية، والحقوق الاجتماعية، وغيرها، وبالتالي فهذا يعد المرحلة الأولى من مراحل تعليم مفاهيم حقوق الإنسان وهو تحديد المفهوم.

اختيار الأنشطة واستراتيجيات التدريس التي تساعد في تنمية المفهوم أو المهارة أو القيمة. الخطوة الثانية التي على المعلم أن يقوم بها أن يتخير استراتيجية التدريس والأنشطة التي من شأنها أن تسهم في تنمية المفهوم أو المهارة أو القيمة المتعلقة بحقوق الإنسان، وتجدر الإشارة إلى أنه بإمكان المعلم أن يستخدم في الحصة الواحدة أكثر من طريقة تدريس.

تقديم تعريف المفهوم أو المهارة أو القيمة: عند تنفيذ الدرس يقوم المعلم بتعريف مفهوم حقوق الإنسان الذي يريد تعليمه حتى يلم المتعلم به، خاصة وأنه لا يمكن تطبيق المفهوم داخل المدرسة أو خارجها بدون أن يلم المتعلم بكنه هذه المفهوم ومعناه.

تدريب المتعلمين: إن تدريب المتعلمين على المفهوم أو المهارة أو القيمة من أهم النقاط في تعليم مفاهيم حقوق الإنسان، والمثل العربي يقول: **" كثرة الممارسة تؤدي**

إلى الإتقان"، والفرد لا يقدر على الممارسة بصورة جيدة إلا إذا دُرب جيدا، وتدريب المتعلمين على ممارسة المفهوم أو المهارة أو القيمة يسمح لهم بتطبيقها كلما احتاجوا إليها، وهناك المثل الصيني الذي يقول: **" لا تعطني سمكة، ولكن علمني كيف أصطاد"**، لأنه إذا لم يتدرب المتعلمون، وأعطيت لهم مفاهيم ومهارات وقيم حقوق إنسانية في صورة تلقين وتلقي سلبي، فإن ذلك يعطيهم معلومة جاهزة سائغة، أما إذا مارس المتعلم وطبق، وعرف الميزات، والعيوب ... إلخ، فإن المعلم بذلك يدربهم على ممارسة هذه المفاهيم وتلك المهارات والقيم في المجتمع، وعندما يتطلب منهم ذلك تقويم المفهوم أو المهارة أو القيمة: بعد الانتهاء من تدريب المتعلمين على ما يريد أن يعلمه لهم من مفاهيم حقوق الإنسان، ينبغي أن يقوم بتقويم ما علمه لهم للتاكد من تمكنهم مما تعلموه.

نماذج من حقوق الإنسان التي يمكن أن تتضمن في المناهج الدراسية :

قدم مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بوزارة التربية والتعليم بالقاهرة قائمة بحقوق الإنسان التي ينبغي أن تتضمنها المناهج الدراسية، وتتمثل هذه الحقوق في (مركز تطوير المناهج، ٢٠٠٠، ١٧: ١٨):

حقوق الإنسان المدنية والسياسية :

- حق الاعتراف بالشخصية واحترامها.
- حق المساواة أمام القانون.
- حق المشاركة النيابية.
- حق الحماية القانونية.

حق تطبيق القوانين الدولية المدنية في الحروب:

- حقوق المدنيين.

- حقوق الأسرى.
- حقوق كبار السن.
- حقوق الأطفال والنساء.

حقوق اجتماعية:

- حق تنظيم الأسرة (حق الزواج وتأسيس أسرة – حق اختيار الزوج – حق المساواة بين الزوجين أمام القانون – حق التمتع بحماية المجتمع والدولة).
- حق التملك والملكية (حق الملكية الخاصة أو مع الآخرين – لا يحق حرمان أحد من ممتلكاته).
- حق الانتقال (حق اختيار مكان الإقامة – حق مغادرة أي بلد في أي وقت – حق العودة إلى الوطن).
- حق العمل (حق الفرد في اختيار نوع العمل – حق الحصول على فرص عمل – حق الحصول على مكافآت وأجور مجزية – حق تكوين النقابات والانضمام إليها).

الديمقراطية وحقوق الإنسان:

- حرية الفكر والوجدان والدين.
- حرية التعبير والرأي.
- حرية الاشتراك في الحياة الاجتماعية.
- الحق في الخصوصية.

حقوق ثقافية وصحية:

- حق توفير فرص التعليم.

- حق توفير الرعاية الصحية.
- حق الحياة في بيئة صحية.

السلام وحقوق الإنسان:

- التمتع بالجنسية.
- تغيير الجنسية.
- حق الإحساس بالحماية والأمن.

حقوق المرأة:

- منع التمييز ضد المرأة.
- المساواة بين الرجل والمرأة.

حقوق الطفل:

- منع عمالة الأطفال وتسخيرهم.
- حق التعليم المجاني.
- حق الرعاية الصحية.
- حق التمتع باللعب والراحة وممارسة الفنون.
- حق الطفل في تنمية مواهبه ورعايتها.
- حق المحافظة على كرامته إذا أخطأ.

بعض الاستراتيجيات والأنشطة التي يمكن من خلالها تدريس حقوق الإنسان:

هناك العديد من الأنشطة التي يمكن للمعلم أن يؤديها كي يدرس مفاهيم حقوق الإنسان تدريسا فاعلا، وقد قدمت الأمم المتحدة كتابا يتضمن عددا من

الأنشطة العملية لتعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية، وجاء في هذا الكتاب أن أهـم هذه الأنشطة تتمثل فيما يلي (United Nations , 2004, 14: 17):

- القدح الذهني.
- دراسة الحالة.
- المناقشة الإبداعية.
- الزيارات الميدانية والرحلات.
- المشروعات البحثية.
- لعب الأدوار والمحاكاة.
- الوسائل البصرية.

ويشير أحد الباحثين إلى أنه لنشر حقوق الإنسان يجب أن يقوم النظام التعليمي على مستوى العالم بتدريس حقوق الإنسان، وتقديم المعارف المرتبطة به، والحقائق المحيطة بتطبيقه على المستويين القومي والدولي معا، ولا ينبغي أن يكون الجانب المعرفي هو كل شيء يقوم به النظام التعليمي من أجل نشر حقوق الإنسان، ولكن يجب معايشة الأطفال والشباب لحقوق الإنسان داخل مؤسساتهم التعليمية وممارستهم لها (سامح جميل، ٢٠٠١، ٤٠٣).

واقع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية:

يشير غسان خالد بادي (٢٠٠٣، ٤٧٣) إلى أن عديدا من الدول لم تأخذ بعين الاعتبار في مناهجها الدراسية موضوعات حقوق الإنسان، وهذه المناهج الدراسية الهدف منها إعداد الفرد لصالحه ولصالح مجتمعه. كما أشار إلى أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" يتضمن موضوعات يمكن إدراج عديد منها في مناهج التعليم العام.

وأشار التقرير الثالث للمجلس القومي لحقوق الإنسان أن الثقافة السائدة في المجتمع لا تضع قضية حقوق الإنسان وحرياته موضوعها الصحيح، وأن القصور في هذا الشأن تشترك مؤسسات عديدة في المجتمع فيه، في مقدمتها المؤسسات التعليمية المختلفة، والأجهزة الإعلامية والثقافية، وأجهزة الدعوة الدينية وأن من شأن هذا غياب الوعي بأهمية تعزيز حقوق المواطن وحرياته والتنبيه إلى واجباته، وأن يزيد جهود الدفاع عن تلك الحقوق والحريات صعوبة وتعقيدا(المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ٢).

وقد كانت هناك العديد من الدراسات التي أجريت للتعرض لواقع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية منها:

دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٢)، التي هدفت إلى تعرف حقوق الإنسان في مناهج التعليم بفلسطين، واختارت الدراسة منهج الصف السادس (الفصل الدراسي الأول) من التعليم الأساسي، وقامت بتحليل أربعة كتب هي: كتاب تاريخ العرب والمسلمين، وكتاب لغتنا الجميلة، وكتاب التربية الوطنية، وكتاب التربية المدنية، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الكتب لم تُولِ قضية حقوق الإنسان القدر الكافي من الاهتمام، رغم أهمية هذه القضية في توعية التلاميذ بهذه الحقوق، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين التلاميذ.

ودراسة مصطفى عبد الله إبراهيم (٢٠٠٤) التي هدفت إلى تعرف قضايا حقوق الإنسان التي يعكسها محتوى كتب: (التربية الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية) بمرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي بسلطنة عمان، ومدى وعي المعلمين بهذه الحقوق، ووضع تصورٍ مقترحٍ لتضمين قضايا حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية بسلطنة عمان، وأثر تدريس وحدةٍ عن تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي في تنمية الوعي المعرفي والاتجاهات نحو تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى

الطلاب المعلمين، وقد توصلت الدراسة إلى أن الكتب الدراسية (التربية الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية) التي تم تحليلها تعكس بصورة كبيرة قضايا حقوق الإنسان سواء بصورة صريحة أم بصورة ضمنية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا دليل تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وبين طلاب المجموعة الضابطة الذين لم يدرسوا هذا الدليل في الوعي المعرفي لدى الطلاب المعلمين نحو تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، في حين لم يكن هناك فرق دالٌ إحصائيا بين متوسطي درجات طلاب المجموعتين في اتجاههم نحو تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقد وضع علي الجمل (٢٠٠١)، تصورا مقترحا لمناهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية، كان الهدف منه تنمية الوعي بحقوق المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيًا، وقد أثبتت وحدة البعثة النبوية الشريفة المعدة في ضوء قائمة حقوق المرأة فعاليتها في تنمية الوعي بحقوق المرأة لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي (مجموعة الدراسة).

كما قامت فايزة أحمد السيد (٢٠٠٥) بتحليل منهج التاريخ بالصف الثاني الإعدادي (بما يتضمنه من أهداف – ومحتوى – ووسائل – وأنشطة – وتقويم) في ضوء قائمة حقوق المرأة التي أعدتها، وتوصلت من بين نتائجها إلى أنه لا يتضمن الإشارة إلى حقوق المرأة سواء الحقوق الاجتماعية أم الاقتصادية أم الدينية أم السياسية أم القانونية أم العلمية إلا بنسب ضئيلة للغاية، ولذلك وضعت تصورا مقترحا لتطوير منهج التاريخ للصف الثاني الإعدادي بمصر في ضوء قائمة حقوق المرأة التي تم إعدادها.

وتوصلت دراسة هناء حسني علي (٢٠٠٨) التي قامت بتحليل كتاب التاريخ للثانوية العامة أنه لا يتضمن حقوق المرأة بالصورة المرجوة، حيث كانت نسبة توافر فقرات الكتاب التي تضمنت إشارة إلى حقوق المرأة (٠.٧٥٧) وهي نسبة ضئيلة

جدا، لدرجة أن هناك حقوقا أساسية للمرأة لم ترد أية إشارة إليها في الكتاب مثل الحقوق الاقتصادية.

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن المناهج الدراسية المختلفة لم تتناول قضايا المرأة بالصورة المرجوة، مثل دراسة هدى مصطفى (٢٠٠١، ١٦٣)، التي توصلت إلى أن كتب القراءة بالمرحلة الإعدادية في مصر لم تتناول قضايا المرأة بالقدر الكافي الذي يتناسب ومنزلتها في المجتمع واهتمام الباحثين، ومطالبة العديد من الندوات بإبراز دور المرأة في المجتمع. ودراسة فاطمة نذر (٢٠٠١، ٤٠) التي حللت ثلاثة عشر كتابا في اللغة العربية والعلوم الاجتماعية (تاريخ وجغرافيا) بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة بدولة الكويت، وتوصلت إلى نتائج التحليل الكمي إلى أن الموضوعات التي اتصلت بالمرأة في كتب التعليم الابتدائي حوالي ربع الموضوعات الإجمالية بالكتب (٢٦ ٪)، في حين أنها لا تمثل سوى عشر الموضوعات في كتب الصفين الأول والثاني من المرحلة المتوسطة (١٠.١ ٪) فقط.

ودراسة علياء العسالي (٢٠٠٤) التي توصلت إلى أن صورة المرأة غير ممثلة بشكل واضح ومنهج وعادل في منهج التربية المدنية للصف الأول إلى الصف السادس الأساسي بدولة فلسطين.

ونظرا لأهمية دور التعليم في نشر ثقافة حقوق الإنسان فقد أوصت عدة جمعيات ومؤتمرات بضرورة تعليم حقوق الإنسان، منها:

- دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٨ إلى تدريس حقوق الإنسان بالتدريج في المقررات الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية.
- في مؤتمر طهران ١٩٦٨ تقرر أن تدعى جميع وسائل التعليم من أجل إتاحة الفرصة للشباب لأن يشب على روح احترام الكرامة الإنسانية والتساوي في الحقوق.

- وفي سنة ١٩٧٨ تم تنظيم مؤتمر دولي في " فيينا " من قبل اليونسكو حول " تدريس حقوق الإنسان "(عبد المجيد الانتصار، ٢٠٠١، ١١١).

وأوصت دراسة داود درويش حلس(٢٠٠٧، ١٠٠٦) بتدريس حقوق الإنسان في المراحل الأساسية عبر المواد الدراسية، وبشكل خاص (مادة التربية الإسلامية- اللغة العربية- التربية الوطنية- التاريخ) والتأكيد على أن تربية حقوق الإنسان قضية وعي وثقافة ينبغي تحويلها إلى ممارسات داخل المؤسسة التعليمية.

كما ظهرت بعض الدراسات التي توضح دور التربية والوعي بحقوق الإنسان مثل دراسة سمير عبد القادر خطاب، ومحمد فتحي علي (٢٠٠٤)، التي هدفت إلى معرفة دور التربية وتنمية الوعي بحقوق الإنسان في الإسلام، ووضعت تصورا لكيفية تنمية الوعي بحقوق الإنسان في الإسلام من خلال مؤسسات التربية المختلفة.

ونتيجة لأهمية المناهج الدراسية، ودورها في تنمية الوعي بحقوق الإنسان فقد **صدرت بعض الأدلة لتعليم حقوق الإنسان**،منها:

- عمارة بن رمضان، وصالح الطرابلسي، (٢٠٠١)، دليل المدرس في التربية على حقوق الإنسان، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة – اليونسكو، والمعهد العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠١)، كل البشر: كتاب مدرسي في التربية على حقوق الإنسان، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- Nancy Flowers , Marcia Bernbaum, Kristi Rudelius-Palmer , and Joel Tolmanm, (2001) , The Human Rights , Education Handbook Effective Practices for Learning,
- Act ion, and Change, Human Rights Resource Center, University of Minnesota.
- United Nations , (2004) , ABC: Teaching Human Rights Practical activities for primary and secondary schools , United Nations Publications , New York

مقترحات للنهوض بتعليم حقوق الإنسان:

هناك عدد من الأمور التي ينبغي أن توضع في الاعتبار كي يمكن النهوض بتعليم حقوق الإنسان أهمها:

- تحسين نوعية المناهج الدراسية، بإدراج القيم الإنسانية لتحقيق السلام، واحترام حقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية، وأن تقوم المناهج الدراسية على مفاهيم حقوق الإنسان.
- اتباع أساليب تدريس تشجع المتعلمين على ممارسة حقوق الإنسان عمليا، ويكون طابعها المشاركة والديمقراطية والحرية دون تحرر.
- ممارسة قيم حقوق الإنسان داخل المدرسة بصورة عملية من خلال إدارة المدرسة مع بعضها، ومع المتعلمين، ومع أولياء الأمور، وإنشاء جماعات مدرسية ومجالس للطلاب، وجماعة حقوق الإنسان، وذلك كجزء من عملية تعلم الحقوق وممارسة تطبيقها.
- ترسيخ المفاهيم التي من شأنها ترسيخ الوعي بحقوق الإنسان لدى المتعلمين وممارسة هذه المفاهيم عمليا، مثل:
  - " اختلاف وجهات النظر لا يفسد للود قضية ".
  - " إذا تشابهت أفكارنا فلا أحد يفكر ".
  - " نريد الحرية لا التحرر ".
  - اعرف حقك، وأدِ واجبك ".
  - عامل الناس كما تحب أن يعاملوك ".
- تدريب المعلمين على كيفية استخدام الوسائل التعليمية والأنشطة، وأساليب التدريس والعرض، وأساليب التقويم التي تمكنهم من التخطيط والتنفيذ والتقويم الجيد لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان.

- تدريب المعلمين على تنمية **مفاهيم حقوق الإنسان** من خلال **المنهج الخفي** أو **المنهج المصاحب**، وليس من خلال **المنهج الظاهر** فقط.

بعض التحديات التي تعوق تعليم حقوق الإنسان:

إن عملية تعليم حقوق الإنسان مثلها مثل تعليم أي منهج، يقف أمامها عدد من المعوقات، ومن بين المعوقات أمام تعليم حقوق الإنسان:

- جعل لغة حقوق الإنسان ومفاهيمها صعبة الفهم وغير مرتبطة بالواقع، وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وخاصة مع الأطفال الصغار، مما يجعلها مجرد شعارات جوفاء لا يمكن تطبيقها أو ربطها بالواقع.

- تحدٍّ مهم ظهر مع تقدم خطى العولمة، وهو كيف يمكن تحقيق التناسق بين عالمية حقوق الإنسان وتنوع الثقافات، حيث إنه من الضروري أن يستمد تعليم حقوق الإنسان جذوره من التقاليد الثقافية للمجتمعات، فإن الخصوصيات الثقافية والتقاليد الملحية لا ينبغي أن تستخدم لتبرير الانتقاص من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، فمن المهم الاهتمام بتعليم حقوق الإنسان، والحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية للأمم، دون تناقض أو تناقص في المفهومين.

- يقف عامل وجود المعلمين الأكفاء القادرين على تعليم حقوق الإنسان كتحدٍّ مهم من تحديات تعليم حقوق الإنسان، خاصة في تلك البلدان التي ظهر فيها مفهوم تعليم حقوق الإنسان مؤخرا، مما يستلزم تدريب المعلمين على كيفية تعليم حقوق الإنسان بصورة متميزة.

- وجود العديد من المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة التي تكاد تخلو من الإشارة الصريحة أو الضمنية لمفاهيم حقوق الإنسان،مما يتطلب أن تتضمن هذه المناهج الدراسية على اختلافها مفاهيم حقوق الإنسان المختلفة.